

ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠١٩

أصدر الجهاز المركزي للرقابة المالية تقريره السنوي لعام ٢٠١٩ متضمناً نتائج أعماله وفيما يلي ملخصاً عن نتائج أعماله:

تضمنت خطة الجهاز المركزي لعام ٢٠١٩ تدقيق قيود وحسابات وصرفيات ما يزيد عن /٣٦٠٠/ جهة عامة إضافةً إلى تأشير ما يزيد عن /٢٥٥٠٠٠٠/ صك لمختلف الأوضاع الوظيفية للعاملين والتحقيق في كافة القضايا المكتشفة من قبله أو المبلغة إليه.

وقد نصت الفقرة (أ) من المادة /٣٠/ من المرسوم التشريعي رقم /٦٤/ لعام ٢٠٠٣ المتضمن قانون الجهاز المركزي على ما يلي:

"يعدُّ الجهاز تقريراً سنوياً عن نتائج أعماله يقدمه إلى رئيس مجلس الوزراء"، وبناءً على أحكام المادة السابقة أصدر الجهاز المركزي للرقابة المالية تقريره السنوي عن عام ٢٠١٩ متضمناً نتائج أعماله في كافة القطاعات (الإداري - الاقتصادي - التأشير) إضافةً لنتائج أعمال المديرية المركزية (تحقيق - دراسات - رقابة على الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة) وتم تقديمه أصولاً للسيد رئيس مجلس الوزراء.

وقبل البدء بعرض نتائج أعمال الجهاز نوّد الإشارة إلى هدف ومهام الجهاز المركزي:

• أهداف الجهاز المركزي:

حددت المادتين (٢ و ٣) من قانون إحداث الجهاز المركزي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٦٤/ لعام ٢٠٠٣ هدف الجهاز المركزي هو تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية الإدارية والاقتصادية لمسئولياتها من الناحية المالية ويختص بتدقيق حساباتها ويمارس رقابته على الجهات العامة المحددة في المادة الثالثة من مرسوم إحداثه.

• اختصاصات الجهاز المركزي:

بيّنت المادة الرابعة من قانون الجهاز اختصاصاته بما يلي:

١- مراقبة حسابات مختلف أجهزة الدولة في ناحيتي الإيرادات والنفقات ومراجعة الحسابات خارج الموازنة والقروض والتسهيلات الائتمانية.

٢- الرقابة المُسبقة لقرارات وحسابات المعاشات وتعويضات التسريح والمراسيم والقرارات الخاصة بشؤون العاملين في الجهات العامة.

٣- مراقبة قيود المستودعات وفحص دفاترها وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف والتلف وفحص سجلات ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس والإهمال.

٤- مراجعة الحساب العام لموازنة الدولة والهيئات العامة الإدارية والوحدات المحلية والأوقاف والحسابات والميزانيات الختامية لمؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي.

٥- تدقيق المنح والإعانات والهبات المقدمة من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

٦- رقابة الكفاية والأداء وكفاءة استخدام المواد ومراجعة سجلات الخطط الاقتصادية والاجتماعية ومتابعتها.

• **صلاحية التحقيق** : نصت الفقرة (أ) من المادة /٢٣/ من المرسوم /٦٤/ لعام ٢٠٠٣ على مايلي :

"يتولى الجهاز المركزي التحقيق في المخالفات المالية كافة وكذلك المخالفات الإدارية والاقتصادية والجزائية التي ينجم عنها آثار مالية والمكتشفة من قبله أثناء قيامه بأعمال رقابته أو المحالة إليه حسب نصوص هذا المرسوم التشريعي".

نتائج أعمال عام ٢٠١٩

أولاً: المبالغ المكتشفة:

خلال تنفيذ خطة عمل الجهاز المركزي لعام ٢٠١٩ تم اكتشاف مبالغ مالية بما يعادل /١٣,١٤٨,٣٨٤,٧٦٢/ ليرة سورية إضافةً إلى /٤١٥,٣٧٣/ يورو و /٤٥٥,١٩٨/ دولار.

وكان من ضمن هذه المبالغ /٥,٤٦٣,٠٩٥,٢٨٣/ ليرة سورية نتجت عن قضايا تحقيقية لدى مختلف الجهات العامة الخاضعة للرقابة حيث صدر عن مديرية التحقيق المركزية /٢٣٦/ تقريراً تحقيقياً تضمنت إحالات إلى القضاء المُختص في الجرائم الاقتصادية وحالات الإهمال التي أدت إلى الإضرار بالمال العام وحالات الاختلاس إضافةً إلى إصدار /٣٥/ قرار حجز احتياطي بحق

بعض المخالفين تأميناً لسداد المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها لصالح الخزينة العامة للدولة، إضافة إلى عقوبات مسلكية مختلفة حسب حجم وطبيعة المخالفة.

كما قام الجهاز باتخاذ كافة التدابير الاحترازية لضمان تحصيل هذه الأموال ومنها اقتراح منع المغادرة بحق بعض الأشخاص، كما قام خلال العام ٢٠١٩ بإصدار قرارات رفع الحجز الاحتياطي عن الأشخاص الذين قاموا بتسديد المبالغ المترتبة عليهم مع فوائدها القانونية أو نتيجة صدور قرارات قضائية تقضي برفع الحجز الاحتياطي.

ثانياً: ملخص إنجاز القطاع الإداري:

بلغت إجمالي الجهات العامة الخاضعة لرقابة إدارات وأقسام القطاع الإداري خلال عام ٢٠١٩ ما يعادل /٢٤٩٠/ جهة عامة إضافة لوجود تراكم رقابي غير منجز بسبب ظروف الحرب التي مرت على سورية ما يعادل /١١٩٦/ دورة مالية تركزت معظمها في محافظات / حلب - ادلب - الرقة - دير الزور/ .

وقد أنجز من خطة عام ٢٠١٩ ما يعادل /٢٢١٧/ دورة مالية تخص عام ٢٠١٨ باعتبار رقابة الجهاز لاحقة وبنسبة إنجاز قدرها ٨٩% كما تم إنجاز وتدقيق /٧٣١/ دورة مالية من التراكم وبنسبة إنجاز ٦٠% من إجمالي التراكم وبالتالي تصبح نسبة الإنجاز الإجمالية من الخطة مع التراكم ٨٠%.

ووجود هذا التراكم دعا رئاسة الجهاز المركزي لدراسة أسبابه ومقترحات معالجته حيث تم وضع الآلية اللازمة لذلك بموجب تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٦١٥ تاريخ ٢٩/٧/٢٠١٨ وتم حصر التراكمات لدى مختلف الإدارات والفروع وتم البدء عملياً بالتنسيق مع الجهات الوصائية المعنية لإنجاز التراكم، إضافةً لصدور التعميم رقم ١٥/٤٨٣ تاريخ ١٨/٧/٢٠١٩ الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء.

يُشار إلى أن عدد العاملين الفنيين في القطاع الإداري بلغ حوالي /٢٥٠/ مفتش وبالتالي فإن الطاقة المتاحة للتدقيق هي ٢٥٠٠ شهر عمل على اعتبار أن طاقة المفتش هي /١٠/ أشهر بالعام بينما بلغت المدة المعيارية لإنجاز الخطة /٣١٨٢/ شهر عمل إضافةً إلى /١٣٠٣/ شهر لإنجاز التراكم، ولإنجاز هذه الخطة مع التراكم كاملة نحتاج إلى /٤٤٨/ مفتش وهذا النقص في عدد العاملين لا

يمكن تداركه قبل صدور الهيكل الوظيفي للجهاز المركزي للرقابة المالية الذي تقوم اللجان المختصة حالياً بدراسته بالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية.

ثالثاً: ملخص إنجاز القطاع الاقتصادي:

بلغت عدد الجهات العامة الخاضعة لرقابة القطاع الاقتصادي في الإدارات الفرعية والفروع /١٢٠٩/ جهة عامة ذات طابع اقتصادي منها /٢٥٠/ جهة عامة رئيسية (شركة - مؤسسة) والباقي جهات فرعية مرتبطة أو تابعة لتلك الشركات والمؤسسات.

وقد تم إعطاء الأولوية في التدقيق للجهات العامة الرئيسية ودراسة قوائمها المالية وحساباتها على اعتبار أن الفوائض الاقتصادية لديها ستدخل ضمن حسابات الموازنة العامة للدولة وتشكل مصدراً من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة ومن المعلوم أن آثار الحرب التي شهدتها سورية كانت لها نتائج سلبية على أداء وعمل جهات القطاع العام الاقتصادي نتيجة خروج بعضها عن الخدمة إضافة لتدمير وسرقة أصول وممتلكات العديد منها، ما أدى إلى تعذر إعداد وإنجاز القوائم المالية لتلك الجهات والتي من المفترض أن تقدم إلى الجهاز بموعد أقصاه ٢٠١٩/٣/٣١ ولدى متابعة واقع حسابات وقوائم تلك الجهات خلال السنوات الخمس الأخيرة (من ٢٠١٤ - لغاية ٢٠١٨) تبين أن هناك ما يعادل /١٢٤١/ قائمة مركز مالي يجب إنجازها من قبل الجهات العامة وقد أنجز منها فعلياً لغاية ٢٠١٩/١٢/٣١ ما يعادل /٩٢٩/ قائمة وميزانية والباقي البالغ /٣١٢/ ميزانية وقائمة مركز مالي لم تتجز لتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ وقمنا بتحديد تلك القوائم واعداد المراسلات اللازمة للسادة الوزراء متضمنة تفاصيل هذا التراكم وعائديته حسب الجهات العامة التابعة للوزارة وأبلغنا السادة الوزراء ضرورة التنسيق مع الجهاز المركزي لإعداد البرامج الزمنية اللازمة لإنجاز ودراسة وتدقيق تلك القوائم واستكمال إصدار قرارات القبول المتعلقة بها.

ولتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ قام الجهاز فعلياً بدراسة وتدقيق /٨٦٩/ قائمة مركز مالي وميزانية من أصل /٩٢٩/ وبنسبة إنجاز ٩٤% تقريباً وقد صدر عن الجهاز المركزي خلال عام ٢٠١٩ فقط ما

يعادل /١١٥/ قرار قبول ويتم حالياً متابعة تنفيذ الملاحظات المسجلة على تلك الحسابات مع الجهات العامة تمهيداً لتنفيذها وتصحيح الأخطاء الواردة بموجب تقاريرنا بهدف استكمال إجراءات إصدار قرارات القبول أصولاً.

وبهدف إنجاز التراكم من الحسابات في ظل نقص وفقدان الوثائق أو خروج بعض المنشآت عن الخدمة وسرقة وتدمير أصولها صدر عدة تعاميم عن السيد رئيس مجلس الوزراء لوضع آلية للمعالجة وإلزام الجهات العامة بإعداد وتنظيم قوائمها المالية وميزانياتها وكان أهم تلك التعاميم التعميم رقم ١٥/٤٥ لعام ٢٠١٥ والذي حدد الحالات التي واجهتها الجهات العامة نتيجة الحرب وآلية معالجة كل حالة منها، وكذلك صدر التعميم رقم ٢٦٨ لعام ٢٠١٨ والذي بموجبه تم التأكيد على التعميم السابق وإلزام الجهات العامة بالتنسيق مع الجهاز لإنجاز التراكم.

ونود الإشارة إلى أن الجهاز المركزي يقوم أيضاً بدراسة الخسائر الناتجة عن عمل بعض الجهات العامة والتحقيق فيها وتحديد أسبابها ووضع مقترحاته وتوصياته حيالها وكُلّف بذلك بموجب بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٥/ب/١٥/٩٠٥٥ تاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٥ وقد بلغت الميزانيات والقوائم المالية التي تمت دراسة أسباب خسارتها والتحقيق بها من قبل الجهاز /٧٦٥/ دورة مالية عُرض منها على اللجنة المركزية لدى رئاسة الجهاز /٥٧٦/ دورة مالية اعتمدت تقاريرها وتم ابلاغ نتائجها إلى السادة الوزراء، وتصدرت قائمة الجهات العامة الخاسرة الجهات العامة التابعة لوزارة الكهرباء وكانت خسائرها مبررة بسبب الدعم الذي تقدمه الحكومة لقطاع الكهرباء والخسارة بمجملها كانت ناتجة عن الفرق بين سعر تكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي وسعر البيع للمواطن.

رابعاً: ملخص إنجاز قطاع التأشير:

كانت الخطة المتوقعة للصكوك الواردة إلى إدارات وفروع الجهاز / ٢٥٥٠٠٠ / صك لمختلف الأوضاع الوظيفية على اعتبار أن عام ٢٠١٩ ليس دورة ترفيعية.

وقد ورد فعلياً إلى الجهاز المركزي /٢٣٥٧٩٧/ صك أنجز منها فعلياً /٢٣٥٥٨٨/ صك وبنسبة إنجاز ٩٩,٩% ومن ضمنها ما يعادل /٢٧٤٢٣/ صك أعيدت إلى الجهات العامة بسبب وجود

أخطاء أو نقص في الثبوتيات اللازمة، وشكلت الصكوك المدروسة والمعادة إلى الجهات العامة نسبة ١١,٦% من إجمالي الصكوك وهذا يعود إلى ضعف الخبرة لدى العاملين في مديريات التنمية الإدارية لدى الجهات العامة أو نقص تلك الكوادر اللازمة كما قام الجهاز المركزي بدراسة واعتماد ٨٣/ مسابقة و ٦٠/ إختبار لدى مختلف الجهات العامة.

ولدى استعراض ودراسة الصكوك المُعادة تبين أن الصكوك الصادرة عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية تصدرت قائمة الصكوك المُعادة بحواشي وبعدد ٥١٧١/ صك أي ما يعادل ١٩% من إجمالي الصكوك المُعادة .

تلتها الصكوك الصادرة عن الجهات العامة في محافظة دير الزور بعدد صكوك مُعادة بحواشي بلغت ٤١٤٢/ صك وبنسبة ١٥% تقريباً.

وهذا يتطلب تنظيم دورات تدريبية للعاملين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفروعها في المحافظات إضافةً إلى تنظيم ورشات عمل مشتركة بين الجهاز المركزي والجهات العامة وقد وجّه السيد رئيس الجهاز للتنسيق بين الجهاز المركزي والجهات الخاضعة للرقابة لعقد ورشات عمل ميدانية إضافةً إلى تكليف عدة لجان لتدقيق ودراسة الصكوك في مقرات الجهات العامة اختصاراً للوقت والجهد وحرصاً من الجهاز على تبسيط وتسهيل الإجراءات.

مُشيرين إلى أن الجهاز المركزي اعتمد نماذج موحدة لكافة أنواع الصكوك وتم إبلاغها إلى الجهات العامة بموجب تعميم صادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء بُغية توحيد نهج العمل إضافةً إلى اتخاذ عدة قرارات من قبل المجلس الأعلى للرقابة المالية لإنجاز وتأشير كافة الصكوك ومعالجة كافة الحالات التي تُعرض على إدارات وفروع الجهاز خاصةً في ظل فقدان الوثائق بسبب الحرب وحرصاً على حقوق العاملين في الدولة.

وبعد استعراض ما تم انجازه خلال عام ٢٠١٩ لمختلف إدارات الجهاز وتتبع تنفيذ الخطة من قبل مديرية الدراسات والمتابعة في رئاسة الجهاز المركزي أصدر السيد رئيس الجهاز المركزي عدة تعاميم وقرارات بهدف إنهاء التراكم الرقابي والمحاسبي والوقوف على حقيقة وصحة العمليات المالية

والمحاسبية لدى الجهات العامة، وتم التوجيه خلال مناقشة خطة عام ٢٠٢٠ باعتماد مبدأ الأهمية النسبية (وهي إحدى معايير التدقيق الدولية) عند القيام بأعمال التدقيق والتفتيش إضافةً للتركيز على جودة العمل الرقابي خاصةً بعد إصدار أدلة العمل الرقابي في مختلف القطاعات والتوجّه للتركيز على دراسة وتدقيق عقود الجهات العامة ومستودعاتها وإعطاء الأولوية لذلك أثناء تنفيذ المهام إضافةً إلى التأكد من صحة الأرصدة المصرفية والنقدية وإلزام الجهات العامة بالمطابقات اللازمة بينها وبين المصارف المتعاملة معها وبينها وبين المدينون والدائنون.

والتوجيه بإيلاء رقابة الكفاية والأداء الأهمية اللازمة في عمليات التدقيق والمراجعة وتدقيق النفقات وإبداء الرأي فيها انطلاقاً من الكفاءة والفعالية والاقتصادية والتوجيه بتدقيق الإيرادات باعتبار أن التصير في تحصيل الإيرادات لا يقل خطورة عن هدر النفقات.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن الجهاز المركزي إضافةً إلى تنفيذ الأعمال الواردة بخطة السنوية يقوم بتنفيذ مهام رقابية أخرى بمفرده أو بالاشتراك مع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش من خلال البعثات المشتركة.

إضافةً إلى تمثيل الجهاز في الكثير من اللجان التي تُشكّل من قبل رئاسة مجلس الوزراء لدراسة وتدقيق بعض القضايا والملفات واقتراح الحلول القانونية لبعض الحالات الوظيفية وبالتالي يمكن اعتبار الجهاز المركزي مؤسسة رقابية داعمة لعمل الحكومة من خلال تقاريره التدقيقية الدورية وتقاريره التحقيقية والتي من خلالها يتم تحديد الأخطاء والانحرافات والارتكابات المخالفة للأنظمة والقوانين ووضع المقترحات والتوصيات اللازمة لمعالجتها من قبل الجهات الوصائية المعنية.

الجهاز المركزي للرقابة المالية